إرادة مغربية ملموسة لقطع طريق التزوير في الانتخابات المحلية

أكثر من أربعة آلاف مختص لـ41 هيئة رقابية ومحلية ودولية سيقومون بدور المراقبة، ما يؤكد تمسك المملكة بترسيخ مبدأ الشفافية.

الرباط – يشارك اكثر من اربعة آلاف مختص في مراقبة الانتخابات المحلية المغربية في الرابع من ايلول/سبتمبر، وهي الاولى من نوعها في ظل دستور 2011 الذي اقر عقب حراك شعبي في غمرة "الربيع العربي".

وقال بيان صادر عن لجنة خاصة بالانتخابات انها سمحت لـ 41 هيئة بالمراقبة" عقب دراسة الطلبات التي تلقتها" بينها 34 وطنية و6 منظمات دولية فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الانسان.

وبحسب البيان، فان هذه الهيئات الوطنية والدولية "ستحشد اكثر من اربعة الاف مراقب منهم 76 دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بمراقبة انتخابات أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والاقاليم ومجلس المستشارين".

وقال مراقبون ان هذا العدد الكبير من المراقبين يبين مدى حرص المغرب على تنظيم انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية وتقطع الطريق أمام كل الطرق الملتوية للتلاعب بالنتائج.

وأكد هؤلاء أن هذا الاهتمام المغربي يثبت المكانة الكبيرة التي حظيت بها المملكة كنموذج ناجح على كافة المستويات.

وبدأت السبت في المغرب حملة الانتخابات التي يتنافس فيها 30 حزبا على اكثر من 31 الف مقعد، وسط ثقة كبيرة للاسلاميين بشغل المرتبة الاولى بعد اول تجربة حكومية يقودونها منذ 2011.

وبعد انتخاب اعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات والجهات، ستجري في 17 ايلول/سبتمبر انتخابات المحافظات، اضافة الى انتخابات الغرفة الثانية للبرلمان في الرابع من تشرين الاول/أكتوبر، وكلها ستخضع للمراقبة الانتخابية.

وبين المنظمات الدولية المشاركة، حسب المصدر نفسه، "المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمعهد الوطني الديمقراطي وشبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

اضافة الى هذه المنظمات، دعا **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أطرافا اخرى لمراقبة الانتخابات منها "سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالاضافة الى المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بكل من البحرين ومصر والاردن وقطر وفلسطين وتونس".

كما وجه المجلس الدعوة كذلك لجهات اخرى اضافة الى وجود بعثة خاصة للاتحاد الاوروبي في المغرب منذ 15 آب/اغسطس حتى 14 أيلول/سبتمبر لتقييم اجمالي لهذا المسلسل الانتخابي.

وكان حزب العدالة والتنمية قد حل سادسا خلال آخر انتخابات محلية في أيار/مايو 2009 بنسبة 5.4%، فيما احتل حزب الاصالة والمعاصرة المعارض والحديث العهد حينها المرتبة الاولى بنسبة قاربت 21% من مجموع المقاعد.

وفي اواخر 2011، عقب اقرار دستور جديد حل العدالة والتنمية اولا في الانتخابات التشريعية وقاد التجربة الحكومية للمرة الاولى في تاريخه، وهي التجربة الوحيدة التي ما زالت مستمرة في منطقة "الربيع العربي" مقارنة مع التجارب التونسية والمصرية والليبية.

http://www.middle-east-online.com/?id=206178

Élections: Plus de 4.000 observateurs accrédités dont 76 internationaux

OBSERVATION - La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4.000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, a indiqué dimanche le CNDH dans un communiqué.

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévus à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.

Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation d'handicap.

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Par ailleurs, une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/08/24/elections-plus-de-4000-observateurs-accredites-internationaux_n_8030508.html

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية

9 - 11094

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

رفضت اللجنة طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بانشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

هكذا، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، الجمعيات الوطنية التالية: الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، المرصد الوطني لحقوق الناخب، جمعية تدريت (أكادير)، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، جمعية جيل التقنية والتنمية (سمارة)، جمعية شباب بلا حدود (الحوز)، مركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، جمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، مركز الشروق للديمقراطية والإعلام، إبداعات نسائية (صفرو)، فيدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، شبكة الأمل للاغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، جمعية الريف لحقوق الإنسان، جمعية اريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، جمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، الرابطة الوطنية للشباب والطفولة، الجمعية المغربية الشبابية للتنمية، المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، جمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، ائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، جمعية عالم بريس للاعلام والصحافة (الرحامنة)، المجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، مرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، جمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، جمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، الجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

كما منحت اللجنة الاعتماد للمنظمات الدولية التالية : المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال" (Gender Concerns International).

من جهة أخرى، سيشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

في نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي بذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

41 هيئة وطنية ودولية وأزيد من 4 آلاف ملاحظ للانتخابات

3716/4

● سناء كريم

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبأ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

ورفضت اللجنة -حسب بلاغ اللجنة توصلت «التجديد» بنسخة منه طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وهكذا، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبأ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، عددا من الجمعيات الوطنية.

ومنحت اللجنة الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية (المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة «جنبر كونسيرنز إنترناشيونال» (Gender Concerns International).

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس. وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي بذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

هذا وتتعلق الجمعيات الوطنية المعتمدة في مراقبة الانتخابات بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، المرصد الوطني لحقوق الناخب، جمعية تتريت (أكادير)، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، جمعية جبل التقنية والتنمية (سمارة)، جمعية شباب بلا حدود (الحوز)، مركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، جمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، مركز الشروق للديمقراطية والإعلام، إبداعات نسائية (صفرو)، فدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، شبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، جمعية الريف لحقوق الإنسان، جمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، جمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، الرابطة الوطنية للشباب والطفولة، الجمعية المغربية الشبابية للتنمية، المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، جمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، ائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، جمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، المجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، مرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، جمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، جمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، الجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

اليزمي يعبئ 4000 شخص لملاحظة الانتخابات

هيئات دولية وخبراء دوليون سيشاركون في ملاحظة الانتخابات بالمغرب

3457/2

لكبير بن لكريم

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4 آلاف ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأوضح بلاغ صادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تتوفر النهار المغربية على نسخة منه، أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وكشف البلاغ أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، الجمعيات الوطنية التالية: الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، المرصد الوطني لحقوق الناخب، جمعية تتريت (أكادير)، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، جمعية جيل التقنية والتنمية (سمارة)، جمعية شباب بلا حدود (الحوز)،

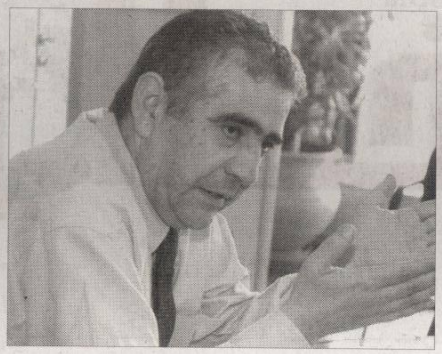

مركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، جمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، مركز الشروق للديمقراطية والإعلام، إبداعات نسائية (صفرو)، فدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، شبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، جمعية الريف لحقوق الإنسان، جمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، جمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، الرابطة الوطنية للشباب والطفولة، الجمعية المغربية الشبابية للتنمية، المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، جمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، ائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، جمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، المجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، مرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، جمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، جمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، الجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

كما منحت اللجنة الاعتماد للمنظمات الدولية التالية : المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال"(Gender Concerns International).

وقال البلاغ إن عددا من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين سيشاركون في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس. وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي يذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

ذاكرة المعتقلات السرية

6

دار المقري... قصر تحول إلى معتقل

روايات أكدت أن أوفقير احتجز فيها أسرى حرب الرمال بينهم حسني مبارك

قلعة مكونة، وأكنز، ودار بريشة، والكوربيس، وغيرها من المعتقلات التي كانت سرية، عاش فيها المئات أو الآلاف من الأشخاص، معاناة حقيقية، وفيها ذاقوا طعم العذاب بكل نكهاته. جروح بعضهم لم تلتئم بعد، ومازالت إلى اليوم، غائرة كلما عادوا بذكرياتهم إلى الوراء. "كتاب الاعتقال والتناسم: الفضاءات والذاكرة"، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن دار النشر "لاكرازي دي شومان"، يكشف خبايا 10 معتقلات، وتفاصيل بناياتها والأشخاص الذين كانوا "ضيوفا" فيها، إلى جانب مسار تحويل أغلبها، إلى سجون، في الوقت الذي كانت فيه عبارة عن نصور أو قصبات أو منازل، لتكون شاهدة على حصص من التعذيب النفسي والجسدي. إزاحة الستار عن تلك المعتقلات، جاء حسب ما أكده المجلس في إطار برنامج مواكبة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة، وهو البرنامج الممول من قبل الاتحاد الأوربي، الهدف إلى تعزيز مسار إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان بالمغرب.

إعداد: إيمان رضيف

تصوير:
جان ميشيل رويز/ سيسيل ترايال

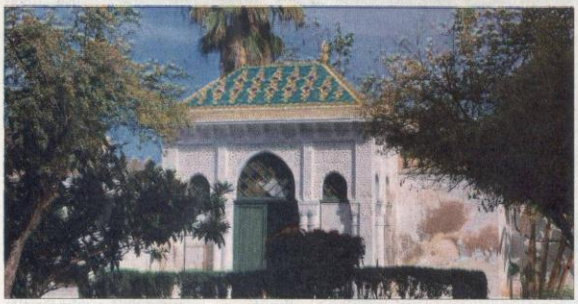

الباب المؤدي إلى جناح الحريم

بهو القصر

تحدث الكتاب عن مركز للاعتقال يسمى دار المقري، إذ أن المكان لم يكن مجرد منزل بالرباط بالحي المعروف اليوم بحي اليوسفية، بل يتعلق الأمر بقصر بديع البناء يمتد على مساحة شاسعة تقدر بـ8722 مترا مربعا، بقاعات الاستقبال والضيافة، وبجناح الحريم والحدائق الغناء القصر بين 1947 و1951 لصاحبه التهامي المقري نجل الصدر الأعظم محمد المقري الذي كان في الوقت نفسه مندوبه المالي. وليس قصر الصدر الأعظم نفسه كما هو متداول.

وجاء في الكتاب، أن الدولة المغربية، صادرت، بعد الاستقلال القصر، وصار تابعا لوزارة الداخلية التي جعلت منه مقرا للشرطة، لكن بعد نقل المقر المركزي للهلال الأحمر المغربي من البيضاء إلى الرباط، احتضن القصر هذه المؤسسة بمقتضى قرار 20 أبريل 1971.

لم يخف أصحاب الكتاب سبب اختيار منوب المالية في عهد الحماية الفرنسية، التهامي المقري، بناء قصره بضواحي العاصمة، إذ أن السبب الرئيسي كان الابتعاد عن صخب المدينة وضجيجها، لكن البناية الرابضة في هدوء تحولت إلى مكان للاحتجاز والتعذيب منذ بداية الستينات من القرن العشرين على الأقل. قضى فيها محمد الصديق بلوك بنائي المتهم على خلفية مؤامرة 16 يوليوز 1963 زهاء أربعة أشهر . وتتحدث بعض الروايات، حسب ما جاء في الكتاب، عن احتجاز الجنرال أوفقير بالمكان نفسه والسنة نفسها، ضابط الطائرة المصرية أسرى حرب الرمال، وكان بينهم الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك.

وحسب مومن الديوري، كان أوفقير ينتقي بعناية رجال ثقته المشرفين على عملية الاحتجاز والتعذيب بالقصر، وكان يشرف شخصيا على آخر مراحل التعذيب، حسب درجات سبع، بالنسبة إلى من كان يصنفهم في خانة الخصوم الكبار، والتي قد تبدأ ببتر بعض الأعضاء وتنتهي بالتصفية الجسدية.

وكشف الكتاب ان قصر المقري استمر في استقبال ضيوفه، من مختلف المشارب والأعمال وبنهم مختلفة، خارج رقابة القضاء، أو أي جهة بنيط بها ذلك بدا التعذيب وانواع كثيرة جدا، منها التعليق من اليدين ولا ينزل الشخص إلا ويداه مشلولتان، ثم غطس الرأس في المياه العكرة المتعفنة الملينة بالصابون وباقي أدوات النظافة، ثم بعد تلك انواع أخرى مثل واللبناني أبو فادي الذي مر منه في رحلة طويلة عبر مراكز احتجاز أخرى، وأحمد منصور المعتقل في 13 مارس 1970، والذي قضى به أربعين يوما ، وقدم شهادة عن تجربته لهيأة الإنصاف والمصالحة. وجاء في الشهادة كل واحد مر من دار المقري إلا وله حكايات وحكايات طويلة في موضوع التعذيب. بدا التعذيب أولا بصفعتين على اليمين والأخرى على اليسار، حتى كدت يغمى علي، ثم بعد ذلك بدا التعذيب وانواع كثيرة جدا، منها التعليق من اليدين ولا ينزل الشخص إلا ويداه مشلولتان، ثم غطس الرأس في المياه العكرة المتعفنة الملينة بالصابون وباقي أدوات النظافة، ثم بعد تلك انواع أخرى مثل ما يطلقون عليه عندهم "الفلقة".

في الفقرة المخصصة لدار المقري، تحدث الكتاب عن بعض تفاصيل المكان، مؤكدا انه قد لا يستغرب من يدخل القصر، واليوم، وعلى بعد أمتار قليلة فقط من اللوح المنقوش الذي يؤرخ لبنائه، إن وجد بأفطة في البهو المجاور على اليسار للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال المغربي، كتب عليها وإلى جانب علامتي الصليب والهلال، "حكاية كرامة الإنسان". وجاء في الكتاب انه يمكن لمتامل آخر أن يرى فيها شكلا من مكر التاريخ، إذ يحضر هذا الانطباع أيضا عند المتامل في دلالة الأشياء خاصة مع جناح الحريم بقصر المقري.

المادة الصحفية والصور منشورة باتفاق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

Conseil national des droits de l'Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

41 هيئة وطنية ودولية لمراقبة الانتخابات

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41هيئة وطنية ودولية، منها 34جمعية وطنية و 6منظمات دولية، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لملاحظة الانتخابات الجماعية التي ستجرى في الرابع من سبتمبر المقبل.

وستعبأ اللجنة أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأفاد بلاغ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن اللجنة رفضت طلب 16جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بانشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 30.11، القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة، وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36.ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسية في العالم العربي والإسلامي يذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15غشت وإلى غاية 14شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

Conseil national des droits de l'Homme

معتصمو "سنوات الرصاص" يقررون التصعيد

الجمعة 21 غشت 2015 - 10:23

يواصل عدد من المحتجين، المنتمين للتنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، اعتصامهم المفتوح، الذي انطلق منذ يناير الماضي أمام مقر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حيث قرروا التصعيد بإعلانهم الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام، للمطالبة "بحقوقهم المشروعة".

محمد حقيقي، المستشار الحقوقي للتنسيقية، قال لهسبريس إن "ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص .. دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام يوم الإثنين الماضي.. وفي صبيحة يومه الثلاثاء 18 غشت عرف معتصم الكرامة حركة مثيرة من طرف السلطات المحلية والقوة العمومية".

وأضاف حقيقي أنه "وبعد حوار مع السيد مفتش الشرطة المكلف بالمنطقة، فوجيء المعتصمون المضربون عن الطعام بإنزال مستفز لقوات التدخل السريع"، مشددا على أن الاحتجاج المذكور يتوفر على "كل العناصر القانونية في النشاط الذي يقوم به الضحايا المعتصمين.. أؤكد على تعرضهم للتعسف في التعاطي مع ملفاتهم منذ 2011 وأنوه بمشروعية مطالبهم ، وأستغرب أن يكون المواطن في بلادي محروما من مجموعة من حقوقه وممنوعا من حقه في المطالبة بها".

وفيما حمل الناشط الحقوقي مسؤولية "ما قد يترتب عن أي تطور غير محسوب إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، شدد على أن المعركة التي يخوضها الضحايا "مشروعة من أجل الكرامة وتحقيق المواطنة التي لا يمكن أن تتحقق في حالة المضربين عن الطعام إلا بمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفا خارج الإجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي".

http://www.hespress.com/permalink/274311.html

أزيد من 4 آلاف ملاحظ يراقبون الانتخابات الجماعية والجهوية

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ستعبأ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وقد رفضت اللجنة وفق بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي سيعبأ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي يذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

هذا وانطلقت أمس السبت، الحملة الانتخابية الخاصة بالاستحقاقات الجماعية والجهوية ليوم 4 شتنبر، من خلال تجمعات لأحزاب الأغلبية والمعارضة، في وقت أعلنت فيه بعض الأطراف كجماعة "العدل والإحسان" مقاطعتها للانتخابات.

ويرى مراقبون أن أهمية هذه الانتخابات تتعلق أيضاً بالجهات، خصوصاً وأن البلاد مقبلة على إطلاق الجهوية، حيث يهدف المغرب من خلال تفعيل الجهوية (12 جهة)، أن تعمل كل جهة على تدبير مواردها دون حاجة كبيرة إلى المركز، على غرار العديد من الدول الغربية، كما تهدف الجهوية إلى منح صلاحيات سياسية واقتصادية واجتماعية للجهات.

وتعتزم الرباط، تخصيص 10 مليار درهم، من أجل تفعيل الجهوية خلال الفترة ما بين 2016 و2021.، بحسب ما أعلنه الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزارة الداخلية، في مارس الماضي، خلال جلسة بمجلس النواب.

http://www.marocpress.com/hespress/article-580882.html

http://www.hespress.com/politique/274637.html

4 آلاف مراقب منهم أجانب يشاركون في الانتخابات المغربية

يشارك أكثر من 4 آلاف مختص في مراقبة الانتخابات المحلية المغربية في 4 سبتمبر، وهي الأولى من نوعها في ظل دستور 2011 الذي أقر عقب حراك شعبي في غمرة "الربيع العربي".

وقال بيان صادر عن لجنة خاصة بالانتخابات إنها سمحت لـ 41 هيئة بالمراقبة "عقب دراسة الطلبات التي تلقتها" بينها 34 وطنية و6 منظمات دولية فضلا عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وبحسب البيان، فإن هذه الهيئات الوطنية والدولية "ستحشد أكثر من 4 آلاف مراقب منهم 76 دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بمراقبة انتخابات أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين".

وبدأت أمس السبت في المغرب حملة الانتخابات التي يتنافس فيها 30 حزبا على أكثر من 31 ألف مقعد، وسط ثقة كبيرة للإسلاميين بشغل المرتبة الأولى بعد أول تجربة حكومية يقودونها منذ 2011.

وبعد انتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات والجهات، ستجري في 17 سبتمبر انتخابات المحافظات، إضافة إلى انتخابات الغرفة الثانية للبرلمان في 4 أكتوبر، وكلها ستخضع للمراقبة الانتخابية.

وبين المنظمات الدولية المشاركة، حسب المصدر نفسه، "المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمعهد الوطني الديمقراطي وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفيدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

وإضافة الى هذه المنظمات، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان أطرافا أخرى لمراقبة الانتخابات منها "سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالاضافة الى المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بكل من البحرين ومصر والاردن وقطر وفلسطين وتونس".

كما وجه المجلس الدعوة كذلك لجهات اخرى اضافة الى وجود بعثة خاصة للاتحاد الاوروبي في المغرب منذ 15 أغسطس حتى 14 سبتمبر لتقييم اجمالي لهذا المسلسل الانتخابي.

وكان حزب العدالة والتنمية قد حل سادسا خلال آخر انتخابات محلية في مايو 2009 بنسبة 5.4%، فيما احتل حزب الاصالة والمعاصرة المعارض والحديث العهد حينها المرتبة الاولى بنسبة قاربت 21% من مجموع المقاعد.

وفي اواخر 2011 ، عقب اقرار دستور جديد حل العدالة والتنمية اولا في الانتخابات التشريعية وقاد التجربة الحكومية للمرة الاولى في تاريخه، وهي التجربة الوحيدة التي ما زالت مستمرة في منطقة "الربيع العربي" مقارنة مع التجارب التونسية والمصرية والليبية.

http://www.khbrk.net/news/1691030-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9_%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81_%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8_%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

http://www.maghrebalaan.com/?p=6881

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/morocco/2015/08/23/4-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-.html

http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/e7a7a54b-46b8-41b1-bec6-36811263848b

http://m.hibapress.com/details-51152.html

Echéances électorales : 41 instances nationales et internationales accréditées pour l'observation des campagnes et des scrutins

Echéances électorales : 41 instances nationales et internationales accréditées pour l'observation des campagnes et des scrutins

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, indique dimanche un communiqué du CNDH.

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévues à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.

Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation d'handicap.

Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laayoune), l'Association Tisghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme.

La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al

Hoceima), l'Association d'appui aux personnes Handicapées (Laayoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la Coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'information (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (Région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata).

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/echeances-electorales-41-instances-nationales-et-internationales-accreditees-pour

الاستحقاقات الانتخابية : اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة

الاستحقاقات الانتخابية : اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة

أفاد **بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح البلاغ أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وهكذا، يضيف البلاغ، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، عددا من الجمعيات الوطنية ممثلة في كل من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تترت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب.

ومن بين الجمعيات أيضا منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، وائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، وجمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، والمجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، ومرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، وجمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، وجمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، والجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر المصدر ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-41-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%82%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية

منحت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة **إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ستعبأ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وقد رفضت اللجنة طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وهكذا، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبأ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، الجمعيات الوطنية التالية: الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، النسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، المرصد الوطني لحقوق الناخب، جمعية تتريت (أكادير)، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، جمعية جيل التقنية والتنمية (سمارة)، جمعية شباب بلا حدود (الحوز)، مركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، جمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، مركز حقوق الناس، مركز الشروق للديمقراطية والإعلام، إبداعات نسائية (صفرو)، فدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب، منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، شبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، جمعية الريف لحقوق الإنسان، جمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، جمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، الرابطة الوطنية للشباب والطفولة، الجمعية المغربية الشبابية للتنمية، المنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، جمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، ائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، جمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، المجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، مرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، جمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، جمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، الجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

كما منحت اللجنة الاعتماد للمنظمات الدولية التالية : المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية ((IFES، المعهد الوطني الديمقراطي ((NDI، شبكة الانتخابات في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، فدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال"(.Gender Concerns International)

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس. وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي يذكر أن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

http://www.atlasscoop.com/%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%81/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/4820/4000%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%20%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%88%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html

http://www.kifache.com/75781

http://kafapresse.com/index.php?ida=33281

http://www.zoompresse.com/news7597.html

نقل احد المضربين عن الطعام امام مجلس اليزمي لقسم المستعجلات

نقل احد المعتصمين ادريس مريقة ، من مجموعة ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص المعتصمين أمام **مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، الى قسم المستعجلات بمستشفى ابن سينا صباح السبت بعد تعرضه لاغماء و نزيف.

و دخل المعتصمون في إضارب مفتوح عن الطعام منذ 17 غشت ، للمطالبة بمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفا خارج الأجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي لمن لا يتوفرون عليها.

وتأتي هذه الخطوة التصعيدية حسب مخلوف مهمد ، في سياق نضالات سابقة انطلقت منذ 2011 تراوحت ما بين الإعتصام والإضراب عن الطعام والوقفة الإحتجاجية التي تعامل معها مسؤولو المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتجاهل ولامبالاة.

و علم لدى المعتصمين ان فروع "المنتدى المغربي للحقيقة و الانصاف" و عائلات المعتصمين سينظمون وقفة احتجاجية صبيحة يوم الاثنين أمام مجلس اليزمي بحي الرياض، للتنديد بمماطلة المجلس و لمساندة المعتصمين.

و قد مر على" إعتصام الكرامة" قرابة ستة أشهر ذاق خلالها الضحايا كل أصناف المعاناة من برد قارس في الفترة الأولى ومضايقات واستفزازات أمنية وبعد عن العائلة و حر الصيف، ناهيك على أنهم قضوا شهر رمضان الكريم بالمعتصم كما سيقضون يه عيد الفطر .

و اكد أعضاء" التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص" على الإستمرار في معركتهم العادلة من أجل تحقيق مطالبهم المتمثلة في معالجة ملفاتهم المدرجة خارج الأجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي.

http://www.zoompresse.com/news7590.html

مستجد : تخصيص أربعة آلاف مراقب للإنتخابات الجماعية والجهوية

الأحد 23 أغسطس 2015 - 3:53 مساء

ميـضار هـوي : متـــابعة

يشارك أكثر من 4 آلاف مختص في مراقبة الانتخابات المحلية المغربية في 4 شتنبر، وهي الأولى من نوعها في ظل دستور 2011 الذي أقر عقب حراك شعبي في غمرة "الربيع العربي".

وقال بيان صادر عن لجنة خاصة بالانتخابات إنها سمحت لـ 41 هيئة بالمراقبة "عقب دراسة الطلبات التي تلقتها" بينها 34 وطنية و6 منظمات دولية فضلا عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وبحسب البيان، فإن هذه الهيئات الوطنية والدولية "ستحشد أكثر من 4 آلاف مراقب منهم 76 دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بمراقبة انتخابات أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين".

وبدأت أمس السبت في المغرب حملة الانتخابات التي يتنافس فيها 30 حزبا على أكثر من 31 ألف مقعد، وسط ثقة كبيرة للإسلاميين بشغل المرتبة الأولى بعد أول تجربة حكومية يقودونها منذ 2011.

وبعد انتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات والجهات، ستجري في 17 سبتمبر انتخابات المحافظات، إضافة إلى انتخابات الغرفة الثانية للبرلمان في 4 أكتوبر، وكلها ستخضع للمراقبة الانتخابية.

وبين المنظمات الدولية المشاركة، حسب المصدر نفسه، "المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والمعهد الوطني الديمقراطي وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفيدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

وإضافة الى هذه المنظمات، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان أطرافا أخرى لمراقبة الانتخابات منها "سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالاضافة الى المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بكل من البحرين ومصر والاردن وقطر وفلسطين وتونس".

كما وجه المجلس الدعوة كذلك لجهات اخرى اضافة الى وجود بعثة خاصة للاتحاد الاوروبي في المغرب منذ 15 أغسطس حتى 14 سبتمبر لتقييم اجمالي لهذا المسلسل الانتخابي.

وكان حزب العدالة والتنمية قد حل سادسا خلال آخر انتخابات محلية في مايو 2009 بنسبة 5.4%، فيما احتل حزب الاصالة والمعاصرة المعارض والحديث العهد حينها المرتبة الاولى بنسبة قاربت 21% من مجموع المقاعد.

وفي اواخر 2011 ، عقب اقرار دستور جديد حل العدالة والتنمية اولا في الانتخابات التشريعية وقاد التجربة الحكومية للمرة الاولى في تاريخه، وهي التجربة الوحيدة التي ما زالت مستمرة في منطقة "الربيع العربي" مقارنة مع التجارب التونسية والمصرية والليبية.

http://www.midarhoy.com/?p=31156

Le Maroc légalise une ONG pour les droits de l'Homme au Sahara occidental

Après dix années d'attente, l'Association sahraouie des victimes des violations graves des droits de l'Homme commises par l'État du Maroc a obtenu le droit d'exercer ses activités en toute légalité.

Pour la première fois, les autorités marocaines ont autorisé une organisation sahraouie de défense des droits humains, l'Association sahraouie des victimes des violations graves des droits de l'Homme commises par l'État du Maroc (ASVDH), à s'enregistrer légalement, a indiqué, lundi 24 août, Human Rights Watch (HRW).

Une annonce qui survient dix ans après que cette organisation du Sahara occidental, connue pour être très critique envers le gouvernement, a déposé sa demande, et neuf ans après qu'un tribunal a jugé que le gouvernement l'avait illégalement empêchée de s'enregistrer.

L'ASVDH devrait donc voir tous les obstacles imposés jusqu'ici par Rabat être levés, notamment l'interdiction de tout rassemblement public ou sit-in. Selon HRW, le gouvernement devrait également autoriser l'enregistrement de toutes les associations pacifiques au Maroc et au Sahara occidental, dont les autorités ont bloqué les demandes ces dernières années.

"En reconnaissant une organisation qui critique sans complaisance les violations des droits des Sahraouis par le gouvernement, le Maroc a fait un pas en avant positif", a déclaré dans un communiqué Sarah Leah Whitson, directrice de la division Moyen-Orient et Afrique du Nord à Human Rights Watch. "Le gouvernement marocain devrait poursuivre dans cette voie en mettant fin aux restrictions arbitraires et basées sur des motifs politiques qui pèsent sur ce groupe, ainsi que sur d'autres organisations de la société civile."

"Le Maroc a rompu un vieux tabou"

Aucun représentant de l'État marocain n'a pour le moment expliqué publiquement ce changement de politique vis-à-vis de l'ASVDH. Cependant, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), un organe de l'État qui rend compte de ses travaux au roi, a déclaré à Human Rights Watch avoir longtemps pressé les autorités d'enregistrer les associations qui avaient rempli les formalités administratives requises. De plus, certains alliés du Maroc, notamment les États-Unis, ont exhorté le pays à légaliser les organisations de défense des droits humains.

"Le Maroc a rompu un vieux tabou en reconnaissant légalement une association dont le nom fait référence

à de graves violations commises par l'État marocain à l'encontre des Sahraouis, a souligné Sarah Leah Whitson. Mais la véritable preuve du changement viendra si cette organisation, ainsi que des dizaines d'autres qui sont toujours dans un vide juridique, jouissent d'une plus grande liberté pour mener leurs activités pacifiques légalement, et sans restriction."

L'ASVDH, basée à Laâyoune, dans le Sahara occidental, fondée par d'anciens prisonniers politiques et victimes de disparitions forcées, est une organisation de surveillance de la situation des droits humains.

Depuis l'annexion du Sahara occidental par le Maroc en 1975, "les violations du droit de créer des associations font partie intégrante du système de répression visant les activistes considérés comme des partisans de l'auto-détermination, ou de l'indépendance du territoire", indique HRW. Ce système implique également l'interdiction systématique de toute manifestation publique ayant trait à l'auto-détermination ou à l'indépendance.

Des nombreux Sahraouis favorables à l'une ou l'autre de ces options ont été emprisonnés ces dernières années, pour des crimes ou délits de droit commun et à la suite de procès jugés inéquitables par HRW. Parmi ces prisonniers figurent deux membres de l'ASVDH : Ahmed Sbaï, qui purge une peine de prison à vie, et Mohamed Tahlil, condamné à 25 ans d'emprisonnement.

http://www.france24.com/fr/20150824-maroc-legalise-organisation-droits-humains-asvdh-sahara-occidental

مسؤول بمطار العروي يتعسف على مهاجر معاق ببلجيكا ويمنعه من السفر على متن كرسيه المتحرك

22/08/2015

التبريس:متابعة

تقدمت "أفقير السوسية" المقيمة بالديار البلجيكية بشكاية تظلم إلى رئيسة **المجلس الجهوي لحقوق الانسان بالحسيمة**، تشير فيها إلى حيثيات ما تعرض له زوجها "علي أشن"، الذي يعاني إعاقة جسدية شبه شاملة، أثناء وجوده بالحسيمة مسقط رأسه لقضاء عطلته الصيفية. وأكدت المشتكية أنه وبعد تدهور حالة زوجها الصحية، قررت نقله عبر الطائرة على وجه السرعة إلى بلجيكا من المطار الدولي بالعروي، يوم13 من شهر غشت الجاري في الساعة الثانية وعشرين دقيقة صباحا، مضيفة أنه بعد وصولهما إلى المطار من أجل السفر إلى بلجيكا لإخضاع زوجها للفحوصات الطبية اللازمة، واجهتهما العديد من العراقيل، بدءا من المسؤول المباشر عن تنظيم الرحلة، الذي رفض نقل زوجها عبر الكرسي المتحرك الذي اعتاد استعماله أثناء سفرياته والمشتغل ببطارية عادية، التي لا تشكل أية خطورة على سلامة الطائرة، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن زوجها سبق له أن سافر بالكرسي ذاته لمدة 8 سنوات بين بلجيكا والحسيمة في الطائرة ولم يواجه مثل هذه العراقيل. وأكدت أنه رغم تنازلها عن استعمال زوجها الكرسي المتحرك والسفر بدونه رفقة ابنهما القاصر، فوجئ الجميع بإرجاعه إلى قاعة الخروج وسط حسرة وذهول وانهيار عصبي، ما أزم وضعية زوجها وابنهما القاصر، ما اضطرهم للمبيت في العراء. وتؤكد المشتكية في شكايتها أنها اضطرت إلى تغيير موعد الرحلة إلى مساء اليوم الموالي، وأنها بعد التحاقها من جديد بمطار العروي مساء اليوم نفسه، اصطدمت برفض المسؤول عن الرحلة بنقل زوجي عبر الكرسي المتحرك، رغم الاتفاق المبدئي بين الوكالة التي اقتنت منها التذكرة التابعة للخطوط الملكية المغربية والمسؤول عن الرحلة من أجل تقديم التسهيلات اللازمة لزوجها للتنقل عبر الكرسي، غير أن الأخير لم يراع هذا التدخل الانساني. وتطالب المشتكية في نهاية شكايتها برد الاعتبار لزوجها وعائلتها الصغيرة التي تعرضت لهذا السلوك الجبروتي واللاإنساني وردع هذا المسؤول الذي لا يعكس الاهتمام بأفراد الجالية المغربية بالخارج، رغم التعليمات الملكية السامية في شأن ذلك.

http://www.altpresse.com/

الصبار: منذ 2011 لم يتلق المجلس ولم يتابع أية محاكمة صرح فيها المعتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب

نشرت بواسطة: سي الصبهاني 24 أغسطس 2015 في الواجهة, سياسة اضف تعليق

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إنه لا يمكن القضاء على الإرهاب بالردع فقط، بل لابد من مراجعة التعليم العمومي والبرامج التعليمية. وأكد الصبار، في هذا الحوار مع "الخبر بريس"، أنه القضاء على الظاهرة يستوجب تكريس الخيار الديمقراطي وإشاعة ثقافة التسامح وحقوق الإنسان.

يتحدث عدد من نشطاء حقوق الإنسان عن خروقات تخص استراتيجية المغرب في مكافحة الإرهاب، كيف تنظرون في المجلس الوطني لحقوق الإنسان لهذه الاستراتيجية؟ وماهي التوصيات التي قدمتموها للحكومة في إطار مكافحة التطرف والإرهاب؟

سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن قدم رأيا استشاريا بشأن التعديلات المقترحة على القانون الحالي المعمول به، وهو القانون 03.03.

أولا، نحن في زمن عولمة الإرهاب ومواجهته على الصعيد العالمي، مما يتطلب تكثيف الجهود داخليا وخارجيا من أجل مواجهة هذه الظاهرة والحد منها أو القضاء عليها، وهذا الأمر يتطلب العمل على الصعيد الأمني، والسياسي، والفكري، وكذا الفقهي والديني، وأيضا الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لأن هذه الظاهرة استئنائية عنوانها التطرف الذي يمكن القضاء عليه عبر تكريس الخيار الديمقراطي وإشاعة ثقافة التسامح وحقوق الإنسان.

أيضا بعض الدول المتقدمة، اقتصاديا واجتماعيا، تعرضت لضربات الإرهاب؟

صحيح أن بعض الدول الديمقراطية العريقة تعرضت لموجات إرهابية، وهذا الأمر -في تقديري- يتطلب إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وثقافة التسامح. نحن في حاجة إلى مجددين دينيين من أجل أن تواكب التمثلات والقيم الدينية متطلبات العصر الحالي.

ما رأيكم بخصوص مؤاخذات الحقوقيين حول الحملات التي تشنها الدولة ضد المفترض فيهم أنهم "متطرفين"؟

لابد من تسجيل ملاحظات أساسية، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع بعض المحاكمات المتعلقة بمشتبه فيهم في قضايا الإرهاب، ولوحظ أنه منذ 2011 لم يتلق المجلس ولم يتابع أية محاكمة صرح فيها المعتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب أو اعتقلوا لمدد تفوق مدة الحراسة النظرية المنصوص عليها قانونا، وهذا نوع من التقدم في مجال اجراءات المحاكمة العادلة، والأمر لا يتعلق فقط بمجريات ومساطر المحاكمة العادلة، وإنما يتعلق باستئصال هذه الظاهرة، وهذا لن يتأتى بالاكتفاء فقط بالجانب الأمني، بل هناك مستويات متعددة لمعالجتها.

أين وصلت الاقتراحات التي قدمتموها بخصوص مسودة القانون الجنائي الذي أثار جدلا واسعا؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يقدم بعد اقتراحاته بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي، وهناك نقاش يروج داخل المجلس بخصوص المسودة المذكورة، نتوفر على عدة ملاحظات بخصوص مجموعة من التعديلات، والمجلس الوطني لم يبلور رأيه بشكل نهائي، لحد الآن، في الموضوع.

ماهي أهم الملاحظات، التي سجلها المجلس بخصوص مسودة مشروع القانون الجنائي؟

لدينا ملاحظات حول بنود تخص الحريات الفردية، وأفعال لم يتم تجريمها من طرف مشروع القانون المذكور كالتكفير مثلا وهو جريمة في حد ذاتها، وهناك بعض العقوبات التي نعتبر أنها لم تعد متلائمة مع العصر الحالي، كعقوبة الإعدام التي ندعو إلى إلغائها من التشريع.

http://www.khabarpress.com/156155-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B0-2011-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D9%88%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D8%A3%D9%8A.html

Elections communales et régionales: Plus de 4000 observateurs et représentants d'institutions internationales

commission-elections-230815

Barlamane.com

Le **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH)** annonce que la commission chargée de l'accréditation des observateurs d'élections a retenu 4000 observateurs pour suivre les élections communales et régionales prévues pour le 4 septembre prochain.

Dans un communiqué diffusé dimanche, le CNDH explique qu'après avoir examiné les demandes d'accréditation, la commission compétente a retenu 41 institutions nationales et internationales dont 34 associations nationales et 6 organisations internationales en plus du Conseil National des Droits de l'Homme, pour suivre le rendez-vous électoral du 4 septembre.

Le communiqué du CNDH, qui note que la commission d'accréditations a rejeté les demandes de 16 associations dont les dossiers sont incomplets, indique que plusieurs institutions et experts internationaux participeront aux opérations d'observation, à l'invitation du Conseil, qui mobilisera plus de 500 personnes pour suivre sur le terrain et au niveau central les différentes consultations électorales.

Le conseil rappelle, par ailleurs, qu'il a adressé des invitations au réseau arabe des Organisations Nationales des Droits de l'Homme, à l'Organisation Africaine des Villes et Gouvernements Locaux et à l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et Islamique.

La même source rappelle enfin qu'une mission spéciale de l'Union Européenne séjourne au Maroc du 15 Août courant au 14 Septembre prochain pour une évaluation globale du cadre et du déroulement de l'actuel processus électoral.

http://www.barlamane.com/fr/plus-de-4000-observateurs-et-representants-dinstitutions-internationales-suivront-les-communales-et-regionales-du-4-septembre/

اعتماد أكثر من 4 آلاف ملاحظ لمراقبة الانتخابات الجماعية والجهوية

الانتخابات الجماعية

برلمان.كوم-متابعة

ذكر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**،أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات وافقت على اعتماد أكثر من 4 آلاف ملاحظ لمراقبة الانتخابات الجماعية والجهوية ، التي سيشهدها المغرب في الرابع من شتنبر القادم.

وأوضح المجلس في بلاغ له اليوم الأحد، أن اللجنة قامت بدراسة الطلبات التي توصلت بها، ومنحت الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و 6 منظمات دولية ، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واضافت أن العدد الاجمالي للملاحظين المعتمدين سوف يصل إلى أكثر من 4000 ملاحظ وملاحظة ، منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين، سواء على مستوى الحملة الانتخابية أن الاقتراع.

ورفضت اللجنة ، حسب ذات المصدر ، طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

من جهة أخرى، سيشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة ، وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، الذي سيعبأ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية.

وأفاد المجلس أنه في نفس الإطار، وجه الدعوة أيضا إلى الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر المصدر ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

وكانت الحملة الانتخابية الخاصة بالاستحقاقات الجماعية والجهوية ، قد انطلقت أمس السبت ، من خلال تنظيم تجمعات لأحزاب الأغلبية والمعارضة في عدد من مناطق البلاد.

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-4-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B8-%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86/

أرشيف الوسم : المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكثر من ٤٠٠٠ مراقب وطني ودولي للانتخابات الجماعية والجهوية

أفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس ...

http://www.eljawab.com/tag/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

بعد 10 سنوات من "الإنصاف والمصالحة" ضحايا سنوات الرصاص في إضراب عن الطعام"

دخل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعتصمين أمام مقر "**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**" (رسمي) بالرباط، في إضراب عن الطعام منذ الإثنين 17غشت الجاري.

ويأتي هذا الإضراب بعد سبعة أشهر من الإعتصام الذي يخوضه ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، وقال محمد حقيقي، المستشار الحقوقي للتنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إنهم فوجؤوا بإنزال وصفوه بـ"المستفز" لقوات التدخل السريع.

وأكد حقيقي أن الضحايا المضربين تعرضوا للتعسف في التعاطي مع ملفهم المطلبي منذ2011، وأضاف "إن المعركة التي يخوضها الضحايا هي معركة مشروعة من أجل الكرامة وتحقيق المواطنة التي لا يمكن أن تتحقق في حالة المضربين عن الطعام إلا بمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفا خارج الإجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي، وأي محاولة لتكسير حركة الضحايا أو استفزازهم ومضايقتهم أو إجهاض معركتهم.

وقال حقيقي "أي استمرار في سياسة التجاهل واللامبالاة سوف تضطرني إذا اقتضى الأمر إلى توسيع المعركة وسوف أختار ذلك مكرها لحماية حق الضحايا في المطالبة بحقوقهم وفي فضح الفساد الإداري والتعسف الذي مورس على هذه الشريحة من الضحايا وصولا إلى إنصافهم ورد الإعتبار إليهم "تحقيق مبدأ المساواة

وطالبت التنسيقة بمعالجة عاجلة لملفات الضحايا المعتصمين المصنفة، حسب تعبيرها، تعسفا خارج الأجل بما يضمن لهم حقوقهم إسوة بضحايا من مجموعاتهم، كما يضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم لمواجهة الإكراهات الإجتماعية، ورد الاعتبار لهم، وتكريس الإحساس بالمواطنة، كما دعت إلى إصدار توصية الإدماج الإجتماعي للضحايا المعتصمين الذين حرموا منها، لتحقيق مبدأ المساواة والإنصاف في التعامل مع ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، دون تمييز أو تعسف ، إلى جانب تصحيح الأخطاء الواردة في المقررات التحكيمية ذات الصلة بالإدماج الإجتماعي، وتسليم شواهد الوفاة .

إقصاء تعسفي

تجدر الإشارة إلى ان التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلا سنوات الرصاص، أنشات بتاريخ 12 يونيو 2015 لتنظيم "اعتصام الكرامة" منذ يناير من السنة الجارية، أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويتكون الضحايا المعتصمون في أغلبهم من مجموعات الأحداث الإجتماعية التي شهدها المغرب خلال سنوات 1981 و1984 و1990 ، وارتكبت خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تراوحت ما بين القتل خارج نطاق القانون والإصابة بالرصاص التي خلفت عاهات مستديمة، إضافة إلى الإعتقال التعسفي والتعذيب.

وقالت التنسيقية في مذكرتها المطلبية "انه بعد إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة قصد الإشتغال على ماضي الإنتهاكات بالمغرب، تم إقصاؤهم تعسفا بدعوى عدم تقديم طلباتنا داخل أجل لم يتم إخبارهم به، وحرمان البعض الآخر من توصية الإدماج الإجتماعي".

http://lakome2.com/index.php/permalink/3544.html

OBSERVATION DES ÉLECTIONS: 41 INSTANCES NATIONALES ET INTERNATIONALES ACCRÉDITÉES

La commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et 6 organisations non gouvernementales internationales. Le CNDH indique que ces instances mobiliseront au total plus de 4000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers. Toutefois la commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévues à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.

http://www.leconomiste.com/flash-infos/observation-des-elections-41-instances-nationales-et-internationales-accreditees

Echéances électorales : 41 instances nationales et internationales accréditées pour l'observation des campagnes et des scrutins

Rabat, 23 août 2015 (MAP)- La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, indique dimanche un communiqué du CNDH.

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévues à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.

Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance nationale des droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation d'handicap.

Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laayoune), l'Association Tisghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme.

La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al Hoceima), l'Association d'appui aux personnes Handicapées (Laayoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et

de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la Coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'information (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (Région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata).

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

اعتماد 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة (المجلس الوطني لحقوق الإنسان)

الرباط 23 غشت 2015 /ومع/ أفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح البلاغ أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وهكذا، يضيف البلاغ، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، عددا من الجمعيات الوطنية ممثلة في كل من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تتريت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب.

ومن بين الجمعيات أيضا منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، وائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، وجمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، والمجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، ومرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، وجمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، وجمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، والجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار

ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر المصدر ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

Plus de 4.000 observateurs accrédités pour les prochains scrutins au Maroc

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le Conseil national des droits de l'Homme et 6 organisations non gouvernementales internationales, annonce-t-on dimanche à Rabat.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4.000 observateurs dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers, indique un communiqué du **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** parvenu à APA.

Outre le CNDH qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national les organismes pour superviser les élections communales et régionales prévues pour le 4 septembre prochain.

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

Par ailleurs, d'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du CNDH. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie, ajoute la même soiurce.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Enfin, une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc du 15 août au 14 septembre pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, précise-t-on.

http://fr.starafrica.com/actualites/plus-de-4-000-observateurs-accredites-pour-les-prochains-scrutins-au-maroc.html

Communales et régionales au Maroc : La transparence au rendez-vous

août 24, 2015 - Politique - Tagged: Conseil national des droits de l'Homme, élections, maroc, nouvelle Constitution, transparence - no comments

33%52012_eco_17-08-2015_p17-1.qxpDans le cadre de l'organisation de ses prochaines élections communales et régionales, le Maroc accepte d'être sous les projecteurs de quatre milles observateurs en vue d'un scrutin libre et transparent.

A l'heure où la fraude entache le déroulement et les résultats des élections dans plusieurs pays, notamment en Afrique ; le Royaume chérifien se veut un modèle de démocratie.

Rappelons qu'en 2011, le Maroc est entré dans le club très select des pays bénéficiant du Partenariat de Deauville qui est un mécanisme mis en place par les pays du G8 pour accompagner financièrement les pays ayant su profiter du Printemps démocratique.

En effet, suite à l'adoption de la nouvelle Constitution en 2011, les autorités marocaines ont amélioré le cadre électoral permettant l'organisation d'élections libres et équitables, à condition qu'il soit appliqué de bonne foi. Au cas contraire, la Justice et le Conseil constitutionnel ont veillé à ce que les rares cas d'irrégularité soient sanctionnés.

Ainsi, cette sécurisation du champ politique, conséquence directe des réformes démocratiques mises en place, a permis au Maroc de s'imposer comme un partenaire économique crédible aux yeux de ses partenaires.

Dans cette même dynamique, pour les élections de 2015, la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont 34 associations marocaines, le Conseil national des droits de l'Homme et 6 organisations non gouvernementales internationales, qui auront pour tâche d'observer les campagnes et les scrutins des Conseils régionaux et communaux, les Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des conseillers.

Somme toute, le Royaume reste fidèle à sa logique et sa stratégie sur l'échiquier politique, qu'il soit régional ou international.

http://www.afrique7.com/politique/12386-communales-et-regionales-au-maroc-la-transparence-au-rendez-vous.html

Elections. 41 instances accréditées pour l'observation des campagnes et des scrutins

La Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections a accrédité 41 instances nationales et internationales, dont **34 associations marocaines**, le Conseil National des Droits de l'Homme (**CNDH**) et 6 organisations non gouvernementales internationales.

Ces instances mobiliseront au total plus de 4.000 observateurs, dont 76 observateurs internationaux qui assureront l'observation des campagnes et des scrutins des Conseils régionaux et communaux, des Conseils préfectoraux et provinciaux et de la Chambre des Conseillers, indique dimanche un communiqué du CNDH.

Suite à l'examen des demandes d'accréditation reçues, la Commission a rejeté la demande de 16 associations pour dossier incomplet ou au motif que leur objet statutaire ne s'inscrit pas dans les domaines prévues à l'alinéa 2 de l'article 2 de la loi 30.11, indique la même source, précisant qu'au total, la Commission avait reçu 67 demandes d'accréditation.

Outre le CNDH, qui va déployer un dispositif de plus de 500 personnes pour le suivi sur le terrain et au niveau central des diverses échéances, la Commission a accrédité au niveau national plusieurs organismes, dont l'Instance Nationale des Droits de l'Homme, le Collectif associatif pour l'observation des élections, le Forum civil démocratique marocain, l'Observatoire national des droits de l'électeur, l'Association Titrit (Agadir), le Médiateur pour la démocratie et les droits de l'Homme et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation d'handicap.

Il s'agit également de l'Association Génération de la technique et du développement (Essmara), l'Association Jeunesse sans frontières pour le développement (Haouz), le Centre de réflexion stratégique et de défense de la démocratie (Laayoune), l'Association Tisghnasse pour la culture et le développement (Nador), l'Organisation marocaine des droits humains, le Centre des droits des gens, le Centre Chourouk pour la démocratie et l'information, l'Association créativités féminines (Sefrou), la Fédération de la ligue démocratique des femmes et le Forum Karama pour les droits de l'Homme, l'Association marocaine de lutte contre la violence à l'égard des femmes, le Réseau Al Amal pour le secours et le développement durable (Al Hoceima) et l'Association Rif pour les droits de l'Homme.

La liste des organismes accrédités comprend aussi l'Association Arif pour la culture et le patrimoine (Al Hoceima), l'Association d'appui aux personnes Handicapées (Laayoune), l'Alliance nationale de la jeunesse et de l'enfance, l'Association marocaine des jeunesses pour le développement, le Forum marocain pour la démocratie et les droits de l'Homme, l'Association Tassila pour la Coopération et le développement rural (Agadir), le Collectif El Madkouri pour les droits de l'Homme (El Gara), l'Association Univers presse pour l'information (Rhamna), le Conseil régional du Réseau marocain des droits de l'Homme (Béni Mellal-Khénifra), l'Observatoire des libertés et des droits de l'Homme (Région du Grand Casablanca), l'Association Hay Al Aouda pour l'environnement et le développement (Essmara), l'Association des chercheurs dans le droit du contentieux (Oujda), l'Association nationale pour le développement durable et la coopération internationale (Oued Zem) et le Forum Iffous pour la démocratie et les droits de l'Homme (Tata).

Les ONG internationales accréditées sont International Foundation for Electoral Systems (IFES), le National Democratic Institute (NDI), le Réseau des élections dans le monde arabe, le Centre du Caire pour les études des droits de l'Homme, la Fédération des centres des droits de l'Homme dans le monde arabe et Gender Concerns International.

D'autres instances et experts internationaux participeront à l'observation à l'invitation du **CNDH**, en vertu des attributions qui lui sont dévolues par l'article 36 (2) du Dahir portant sa création. Il s'agit notamment des missions diplomatiques du **Canada, de Suède, des Pays-Bas et du Royaume-Uni, des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) du Bahreïn, d'Egypte, de Jordanie, du Qatar, de Palestine et de Tunisie**.

Dans le même cadre, le Réseau arabe des INDH, le réseau Cités et gouvernements locaux unis-Afrique (CGLU-Afrique) et l'Observatoire des élections politiques dans le monde arabe et musulman ont été invités.

Une mission électorale de l'Union européenne séjourne au Maroc, du 15 août au 14 septembre, pour une évaluation globale du cadre et du déroulement du processus électoral, selon le communiqué.

http://www.medias24.com/Les-plus-de-Medias-24/157375-Elections.-41-instances-accreditees-pour-l-observation-des-campagnes-et-des-scrutins.html